

Collectif
des
familles
de
disparu(e)s
en
Algérie

المفقودون DISPARUS
DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS
DISPARUS المفقودون
DISPARUS المفقودون
DISPARUS المفقودون
المفقودون DISPARUS

الحقيقة و العدالة

للمفقودين

في الجزائر

رسالة إخبارية

رقم 21- أكتوبر / ديسمبر 2006

بطاقة الانخراط

..... الاسم و اللقب:

..... العنوان:

..... المدينة الرمز البريدي:

..... الهاتف:

..... العنوان الالكتروني:

○ أنخرط في تحالف عائلات المفقودين في الجزائر و ابعث لكم اشتراكي لسنة 2006 (€30)

○ أتمنى المشاركة في نشاطاتكم بتقديم هبة.

الرجاء إرسال صكوككم إلى تجمع عائلات المفقودين في الجزائر

و إعادة إرسال النشرة إلى: Collectif des familles de Disparu(e)s en Algérie
148 rue Faubourg Saint Denis 75010- Paris

حالات جديدة للفقدان القسري و الاعتقالات التعسفية في الجزائر

أما محالي عبد الرحمان فلقد مثل أمام قاضي تحقيق للغرفة الثانية بمحكمة الجزائر عبان رمضان في 06 جانفي 2006 بعد 12 يوما من فقدانه تسببت في إحداث قلق و حيرة للعائلة. وضع محالي عبد الرحمان تحت أمر إيداع. تعرض عبد الرحمان إلى التعذيب و تحت هذا التعذيب اضطر الى إقرار أمور كاذبة بالرغم منه مثل كونه باتصال بالجماعات الإرهابية المسلحة. والى يومنا هذا يبقى محالي عبد الرحمان موقوفا في سجن سركاجي بالجزائر.

إجراءات الطوارئ

قام تحالف عائلات المفقودين بالجزائر و أس أو أس مفقودين بتطبيق إجراءات الطوارئ للمفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، حتى يتسنى لهذه الأخيرة الاتصال مباشرة و بسرعة مع السلطات الجزائرية. وعلى هذا الأساس، تلتزم السلطات الجزائرية بإعطاء المعلومات الهامة حول مصير المفقودين و إظهارهم للعدالة من أجل حماية حقوقهم. وبمجرد ورود خبر عن أي حالة اختفاء قسري نقوم بالاتصال في أقرب أجل: بفريق العمل الخاص بالاختفاءات القسرية، بفريق العمل الخاص بالحجز التعسفي، و مقرر هيئة الأمم المتحدة الخاص بحالات التعذيب لتقديم كل المعلومات اللازمة عن الشخص المفقود حتى تتمكن من معرفة أحواله و المسؤول عن اعتقاله كما أننا نحاول معرفة ما هي الظروف التي سبقت اعتقاله، وكذلك المكان الذي يكون قد احتجز فيه إن كان معروفا أم لا. وبما أنه في الساعات الأولى للاعتقال يتعرض الشخص المعتقل للتعذيب وقد يتعرض إلى الفقدان، لهذا يجب أن نتصرف سريعا.

محاكمة عائلة بور فيس : السلطات تزعم عائلات المفقودين

قامت جمعية عائلات المفقودين بالجزائر وجمعية أس أو أس مفقودين بمرافقة السيدة زهرة بورفيس الى محكمة جيجل و للعلم فان السيدة تبلغ من العمر 71 سنة هي زوجة بورفيس طاهر المفقود منذ 22/08/1996 و والدة بورفيس بشير حيث استدعيت من المحكمة للجواب على تهمة إيواء شخص أجنبي دون إذن رسمي من السلطات الجزائرية، وللتذكير أعضاء عائلة بورفيس وبالخصوص موسى بورفيس منخرطون في الدفاع عن حقوق ضحايا الاختفاء القسري، وموسى هو واحد من المسؤولين داخل لجنة عائلات المفقودين المتواجدة في ولاية جيجل وفي هذا الإطار قدمت عائلة بورفيس مساعدتها بإيواء موقد خاص بتحالف عائلات المفقودين بالجزائر، جاء من أجل مقابلة عائلات المفقودين بجيجل و البحث في شكاويهم و أخذ شهادتهم.

و بعد ذهاب هذا الموقد تلقى كل من السيدة بورفيس و ابنها استدعاء من الشرطة والدرك التابعة لجيجل²، كما

في شهر ديسمبر 2006 ورد لنا خبر عن حالة فقدان جديدة بالجزائر والتي تعني السيد " عبد القادر زاوي"، الذي اعتقل في 06 ديسمبر 2006 على الساعة الثانية صباحا من مقر سكنه الكائن بين شود. اقتحم باب منزله 08 أشخاص من الشرطة القضائية، بعد ما وضع كل أفراد العائلة في غرفة واحدة: والد عبد القادر، أخويه و زوجتهما و أربع أطفال، حيث قامت الشرطة بعد ذلك بتفتيش غرفة عبد القادر و اعتقاله.

في نفس الليلة اعتقل رجل آخر من نفس الحي الذي يسكنه عبد القادر و أطلق سراحه، وعندما حاولت عائلة عبد القادر أن تطلب منه المساعدة بمعلومات حول مصير ابنها رفض مبررا ذلك خوفه من الشرطة.

وفي 26 ديسمبر 2006، وردت حالة فقدان أخرى تمثلت في محالي عبد الرحمان الذي اعتقل من منزله الكائن بباش جراح (نواحي العاصمة) حيث اقتيد على الساعة السابعة و ثلاثون دقيقة من طرف الشرطة الذين طلبوا منه بطاقة التعريف و دخلوا المنزل بدون إظهار الأمر الذي يدل على اعتقاله بعدها قاموا بأخذه بالقوة دون تقديم أي مبرر لاعتقاله، وعندما خرج أهله للبحث عنه ليلا جاءت الشرطة مرة أخرى وفتشت البيت في غيابهم ووجدوا الدفتر العائلي وأخذه معهم.

مباشرة بعد الاتصال بالسيدة يوس رئيسة جمعية المفقودين و المحامي سيدهم أمين انتقل كل منهما إلى مركز الشرطة بباش جراح وهناك اعترف ضابط الشرطة بأنهم على علم بذلك لأنهم هم الذين اعتقلوا محالي عبد الرحمان، لكنهم صرحوا بأنهم سلموه إلى أعوان الأمن العسكري التابع لمديرية الاستخبارات السرية¹ اللذين اقتادوه إلى جهة مجهولة، وللذكر محالي عبد الرحمان سبق له أن تعرض لسجن حينها كان لا يتجاوز 17 سنة دون دليل قاطع على إدانته، و سجن لمدة 03 سنوات ولقد تعرض أثناء اعتقاله للتعذيب الذي ترك آثار نفسية ومادية على صحته.

جمعية عائلات المفقودين تطبق إجراءات الطوارئ

من أجل حماية هذين المفقودين في إطار القانون قامت جمعية عائلات المفقودين بالاتصال بالمنظمات الغير حكومية و أجهزة الأمم المتحدة.

بفضل النداءات الملحة والبلاغات التحسيسية التي قام بها تحالف عائلات المفقودين، تم مثول عبد القادر زاوي مباشرة أمام محكمة دلس بعد اعتقاله بأسبوعين وهو الآن متواجد بسجن الحراش.

² - أنظر الإتفاقيه <http://www.delegfrance-onu-genev.org/kiosque/actualite/disparition-frces/projet-convention-fr.pdf>

¹ الفرقة المتنقلة للشرطة القضائية

أنهم تلقوا استدعاء من قاضي التحقيق الذي أمر بإحالة القضية أمام محكمة جبل للحكم فيها و ذلك بتاريخ 5 نوفمبر، لكن القضية أجلت إلى غاية 19 نوفمبر.

حق الضحايا في الحقيقة و الإصلاح معترفا به و يطبق بصفة تلقائية.

و بهذا ستصبح هذه الاتفاقية وسيلة لا مناص منها من أجل إظهار الحقيقة والعدالة لصالح المفقودين وعائلاتهم.

تأسيس لجنة جديدة من جراء الاتفاقية

بعدما صادقت 20 دولة على هذه الاتفاقية، كان من الأفضل تأسيس لجنة جديدة تعمل على الحد من حالات الاختفاء القسري، وتتكون هذه الأخيرة من خبراء مستقلين ومكلفين بمراقبة مدى تنفيذ هذه الدول للالتزامات التي تفرضها عليهم هذه الاتفاقية. وبالتالي فإنها تمنح الأمل للحد من الاعتقالات القسرية.

التحقيق يتواصل في قضية "نيم"

استدعى القاضي الجديد لنيم شاهدين وضحيين جزائريين من أجل حضور الجلسة في قضية تدين جنود من غليزان، حيث تم سماعهم يوم 29 نوفمبر. واصل تحالف عائلات المفقودين في الجزائر تعاونهم مع محامي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان. (أنظر الرسالة الإخبارية رقم 19 و 20)، كما قام بالتنقل إلى مدينة نيم و هذا من أجل حضور الجلسة و مساندة الشاهدين القادمين من الجزائر. أحد هذين الشاهدين والذي كان قد سبق أن أدلى بشهادته سنة 2004، قد تم تهديده بالقتل فور عودته إلى الجزائر. وإصراره على إظهار الحقيقة حول مصير والده، كانت له الشجاعة للعودة للإدلاء بشهادته. ونظرا لقيام المحامين في نيم بإضراب عام، محامي الخصم طالب فورا بتأجيل القضية إلى جلسة أخرى.

تجمع عائلات المفقودين في الجزائر يقدم ملفات جديدة لفريق العمل حول الاعتقالات القسرية

مع التنقلات المتكررة و المعتادة مع عائلات المفقودين في عدة ولايات من الوطن تمكنت جمعية عائلات المفقودين من الحصول على شهادات من أشخاص وذلك بفضل العمل المعمق في هذا المجال، و من خلال تلك التنقلات و مع بداية 1989 أنجزت ملفات جديدة و كاملة عن مفقودين جدد ، تم تقديمها إلى فريق العمل على البحث عن حالات الفقدان القسري.

ملاحقة محامي الجمعية واستمرار المضايقات

مازالت العدالة الجزائرية وبواسطة الاستدعاء تضايق كل من المحامي أمين سيدهم و حسيبة بومرداسي (أنضر الرسالة الإخبارية رقم 20) التي أدينبت لكونها قدمت محضرا رسميا لأحد موكلها الموقوف بالسجن دون طلب إذن رسمي من مدير السجن. أما أمين سيدهم فهو الآخر مدان لحصوله على بطاقات زيارة للسجن بطريقة غير قانونية ، السيد سيدهم والسيدة بومرداسي استدعيا من طرف قاضي التحقيق لعدة مرات شهر سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، و هذا قبل أن يتم النظر في قضيتيها بتاريخ 26

أما السيدة بورفيس فلقد أدينبت بدفع غرامة مالية قدرها 100 دج، وهناك كان موفد جمعية المفقودين أس أو أس وتحالف عائلات المفقودين بالجزائر متواجدين في المحكمة تضامنا مع عائلة بورفيس رغم الطرح المنطقي للحجج المعروضة للقضية، عجز القضاة على تقديم النص القانوني الذي يجرم ذلك الفعل، حيث استندوا في حكمهم على المادة 01 من المرسوم الرئاسي رقم 86-237 المؤرخ في 16/09/1986 الذي يلزم كل مواطن جزائري بأن يعلم السلطات الجزائرية في حالة إيوائه لأي شخص أجنبي، محاولين بتلك المضايقات إسكات كل الأصوات المطالبة بالحقيقة والعدالة.

وباسم كل عائلات المفقودين، قررت السيدة بورفيس و عائلتها استئناف القضية و هي في انتظار لأي استدعاء. إن تحالف عائلات المفقودين بالجزائر و كذلك جمعية أس أو أس مفقودين تؤكد مرة أخرى عن سخطها أمام موظفي السلطات الوطنية والسلطة القضائية الذين لا يترددون و لو للحظة الى اتخاذ أي إجراء من أجل عرقلة كل الذين يناضلون من أجل إظهار الحقيقة والعدالة.

منظمة الأمم المتحدة تتبنى الاتفاقية الدولية المضادة للاختفاء القسري

في 20 ديسمبر 2006 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الأشخاص الذين يتعرضون للاختفاء القسري، هذا النص الدولي جاء كثرة للمجهودات المدعمة من عدة منظمات غير حكومية و المدافعة عن حقوق الإنسان لسنوات عديدة ، حيث نقلت هذه الاتفاقية نضالنا في مجال الحقوق من مجاله الضيق إلى مجال أوسع، حيث سمح بالتحدث عن هذا الحق أخيرا و بصفة رسمية على المستوى الدولي.

لقد نصت هذه الاتفاقية على " إن الاختفاء القسري يعد جريمة ضد الإنسانية و هذا ما نص عليه في القانون الدولي المعمول به ... " إنها تتمثل في المنع المطلق للإختفاء القسري سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب.

إن الاختفاء القسري يتمشى مع ما جاء في المادة 02 و 03 من أنها تعني توقيف و اعتقال أو اختطاف أو شكل آخر لشخص مسلوب الحرية سواء كان بموافقة السلطة أو عدم موافقتها. إن موافقة الدولة على الوصول الى أي حل مصحوب بإنكارها الاعتراف بحالات الاختفاء القسري وتكتمها عن إظهار مكان تواجدهم يقصيتها من حماية القانون.

إن الدول الأعضاء مجبرة هنا على كشف كل المعلومات التي في حوزتها و التي تخص الأشخاص المفقودين والذين هم رهن الاعتقال الرسمي. كل دولة عضو في المنظمة يجب أن تتخذ الإجراءات الضرورية حتى يتسنى لها محاكمة المسؤولين عن هذه الجريمة محاكمة جنائية وأخيرا أصبح

ديسمبر، تقرر النظر في القضية بتاريخ 17 جانفي القادم.

من جهة أخرى السيد سيدهم متهم بتهمة أخرى متمثلة في تشويه سمعة القضاء بكونه انتقد قرار قضائي و إهانة هيئة الدولة، مما اضطره للمثول يوم السبت 09 ديسمبر أمام مراد محساس قاضي التحقيق للغرفة الثامنة لدى محكمة سيدي أمحمد بعد ما أقدمت الشرطة على استدعائه من بيته بتلك المعاملة الأخلاقية وكأنه مجرم مطارد. من هذا المنطلق وجب على القاضي أن يقرر إحالة القضية أمام محكمة الجناح بالجزائر للنظر فيها، والى أن يحين موعد المحاكمة، يبقى السيد سيدهم أمين في انتظار دعوى قضائية غير مؤسدة قانونا وقد تعرضه لعقوبة بالسجن تتراوح مدتها بين 03 إلى 12 شهر، كما قد يتحمل غرامة مالية تتراوح بين 50000 و 250000 ألف دينار.

إن جمعية عائلات المفقودين تنضم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان و هي الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وكذا الجمعية الكاثوليكية لمناهضة التعذيب منظمة العفو الدولية، كلها لم تتوقف عن التنديد بهذه التصرفات غير العادلة من خلال إرسال البلاغات الرسمية إلى الصحافة.

اتحاد خمس جمعيات للدفاع عن الضحايا من أجل الحقيقة

كان من الضروري أن تجتمع و بطريقة توافقية جمعيات عائلات المفقودين بجمعية ضحايا الإرهاب، و للعلم فان كل من جمعية عائلات المفقودين، و كذا أس أو أس مفقودين، جزائري³، صمود⁴، و الجمعية الوطنية لعائلات المفقودين (A.N.F.D) كلها رفضت ميثاق السلم والمصالحة الوطنية لأنه كرس سياسة العفو و اللاعقاب للمسؤولين عن هذه الجريمة دون أن يقدم حلوًا ناجحة و مرضية للضحايا (رسالة إخبارية رقم 17).

بالنسبة للجمعيات الخمس كانت مطالبهم تسير في اتجاه واحد، ألا وهو البحث عن الحقيقة و العدالة و كذا حفظ الذاكرة و رد الاعتبار للضحايا.

لقد عقدت تلك الجمعيات عدة اجتماعات إشكالية للاتفاق على الاجابيات الأساسية لهذا الملتقى و الدخول في مشاورات عميقة مع المجتمع المدني و فتح حوارا مع النظام و تأسيس لجنة الحقيقة في الجزائر.

و كان من المفروض الاتفاق على أنجع الحلول المقترحة على الضحايا من أجل تسوية عادلة من جراء العنف الخطير الذي تعرضوا له.

تحضيرات مكثفة حول ملتقى " من أجل الحقيقة، السلم و المصالحة " :

قامت اللجنة المنظمة للملتقى بعقد اجتماعات تحضيرية و دورية داخل مقرات كل المنظمين لهذا الملتقى، حيث جرى التحضير في 2006/11/16 في مقر أس أو أس مفقودين بالجزائر، و في مدينة البليدة و جمعية " جزائري " بالإضافة إلى جمعية صمود سيدي موسى. و لقد كان تحديد تاريخ إجراء هذا الملتقى من أولويات القرارات التي كانت موضوع الاجتماعات و جرى البحث كذلك حول المواضيع المقرر طرحها و الشخصيات المتدخلة و المتوقع حضورهم بالإضافة إلى المكان الذي قد يتم فيه إجراء هذا الملتقى. و لقد تم الاتصال بشخصيات جزائرية عديدة، شخصيات مثقفة، وقانونية، تاريخية و سوسيوولوجية.

ومن بينهم السيد مجيد بن شيخ الذي أصر على مساعدتنا حيث تفرغ كليا لتحضيرات الملتقى، و بعد تفكير عميق توصل أعضاء اللجنة إلى الاتفاق على تبني العنوان التالي للملتقى وهو " من أجل الحقيقة السلم والمصالحة "، كما تم تحديد البرنامج و كذا المتدخلين، عناوين الجلسات، اقتراحات المتدخلين، و كذا محتوى الأشغال الخ... المكان المقرر أن ينعقد فيه هذا الملتقى هو فندق ماركير.

لقد نوقشت رسائل الدعوة المنجزة في مقر أس أو أس مفقودين و كذا جمعية عائلات المفقودين و تقرر أيضا إعطاء عنوان على البريد الإلكتروني خصيصا لهذا الملتقى. لقد كانت الأولوية لرسائل الدعوة الموجهة للسلطات، حيث وجهت الدعوة على جناح السرعة إلى السيد زرهوني وزير الداخلية حتى يتسنى لنا الحصول على الإذن الرسمي من السلطات، ووجهت دعوة أخرى إلى السيد بجاوي وزير الشؤون الخارجية حتى يتسنى لنا الحصول على تأشيرة الدخول (فيزا) لقد كانا من الأوائل الذين وجهت لهما الدعوة، ووجهت رسالة دعوى أخرى إلى السيد رئيس الجمهورية، و كذا رئيس ديوانه، و كل مستشاريه. حوالي 15 سفيرا و ممثلين عن الأحزاب السياسية تم الاتصال بهم من أجل التحادث معهم بغية تقديم تفاصيل عن اجابيات الملتقى و دعوتهم لحضوره.

فاروق قسنطيني يستقبل وفدا من الملتقى

لقد كان رئيس اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان فاروق قسنطيني على موعد في 19 ديسمبر 2006 بمكتبه الواقع بالبليدة. بعد اجتماع اللجنة التنظيمية به حيث استقبل و فد جمعية أس أو أس من طرف السيد فاروق قسنطيني الذي ذكره بالمحتوى العام للملتقى الذي كان من المقرر إجراءه قبل بضعة أشهر.

بعد دعوته للحضور، أكد السيد فاروق قسنطيني تضامنه الكبير مع المنظمين لهذه المبادرة التي اعتبرها ضرورية من أجل المصالحة. السيد فاروق قسنطيني أكد أنه سيعمل كل ما في وسعه من أجل أن يتم هذا الملتقى في أحسن الظروف، لأنه ضروري للمصالحة الوطنية، كما ألح هذا الأخير على أن تكون أهدافه بصفته رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهداف المنظمين لهذا الملتقى تصب في موضوع واحد. و في الأخير السيد قسنطيني

³ جمعية عائلات ضحايا المفقودين لولاية البليدة

⁴ جمعية عائلات ضحايا المختطفين من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة.

مناسبة أخرى لتحسيس الرأي العالمي حول الإختفاءات القسرية في الجزائر.

صرح بأنه سوف يلبي الدعوة لحضور هذا الملتقى، وسوف يعمل على إنجاح هذه المبادرة.

جائزة حقوق الإنسان

موجز

لقد كوفئت جمعية عائلات المفقودين بمناسبة مشروعها في إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة بالجزائر بحصولها على تقدير خاص تمثل في جائزة حقوق الإنسان لسنة 2006 من طرف الجمهورية الفرنسية.

هذه الجائزة يأمر بها قانونيا كل سنة من طرف اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان التي من المفروض أن تسلم إلى جمعية عائلات المفقودين في الجزائر من طرف السفير الفرنسي بالجزائر.

لقاء مع جمعية أس أو أس نساء في ضيق

في 19 ديسمبر، قام تحالف عائلات المفقودين بالجزائر بزيارة مقرات جمعية أس أو أس في شدة، التي تستقبل نساء وأمهات في عزلة، أو في حرمان، أو يكن تعرضن للعنف. الجمعية الجزائرية للمساعدة النفسية تأوي بعض النساء، أمهات وأطفالهم، أنها تقوم بتكوين هؤلاء النساء في الميادين التالية: الإعلام الآلي، النسيج، وأخيرا الخياطة، وهذا التكوين المتعدد يمكنه أن يصل إلى حد التسيير الذاتي من خلال مؤسسات القروض المصغرة. ولقد التقت السيدة نصيرة ديتور مريم بلالة رئيسة جمعية أس أو أس نساء في ضيق، من أجل دراسة المقاييس التي على أساسها يتم التعاون بين الجمعيتين بهدف التكفل بعائلات المفقودين بالجزائر من خلال تكوينها و هذا المشروع سوف يدخل حيز التطبيق لاحقا.

لقاء مع الجمعية الجزائرية للمساعدة النفسية "ساغب"

في 20 ديسمبر، التقت السيدة نصيرة ديتور بالسيدة شريفة بوعطة، رئيسة الجمعية الجزائرية للمساعدة النفسية و البحث والتكوين و هي جمعية علمية تسييرها ولاية الجزائر و لا تهدف إلى جمع المال و إنما تسعى دائما إلى المساعدة. ولقد التقت منذ سنتين هذه الجمعية النفسية بجمعية المفقودين أس أو أس من أجل إيجاد عمل مشترك بينهما لمساعدة عائلات المفقودين أو الضحايا اللواتي تعرضن للتعذيب وتقديم الدعم البيسكلوجي إضافة إلى الدعم الاجتماعي و القانوني، هذه الاتفاقية كان من المقرر أن يوقع عليها في: 2007/01/01 من طرف كلتا الجمعيتين لمدة سنة. وبهذا يمكن لعائلات المفقودين أن تضحى بالدعم النفسي في ثلاث ولايات: العاصمة و سيدي موسى و قورسو ويمكن لهذه التجربة أن تتعمم إذا أتت بنتائج مثمرة .

الصحافة

عودة عائلات المفقودين إلى الميدان، يومية وهران، 2006/11/08.

الحركة الكاثوليكية المناهضة للتعذيب - سانت بريو- Sainte Brioux

استقبلت السيدة نصيرة ديتور من طرف الجمعية المناهضة للتعذيب بسانت بغيو من أجل أن تدلي بشهادتها حول حكايتها و ذكر نشاطات جمعية عائلات المفقودين أمام شباب من الثانوية. وفي أمسية 17 أكتوبر تم إجراء استجواب مع الصحفية التابعة للإذاعة المسيحية للديوساز أف أس أف الوضوح وفي المساء تمت مداخلتها في معبد الكنيسة بعد موافقة السلطات الفرنسية.

و في يوم الأربعاء 18 أكتوبر جرى تنظيم لقاء بين السيدة نصيرة ديتور و شباب الثانوية بسانت شارل، سانت بريو وعقب هذا اللقاء، جرت دعوة إلى الغذاء مع السيدة النائبة دانيال بوسكات التي أبدت تضامنها مع عائلات جمعية المفقودين في كفاحهم من أجل الحقيقة والعدالة. على الساعة 14 و 30 دقيقة تم استقبال السيدة نصيرة ديتور من طرف " دار وقت الفراغ "، وعلى الساعة 20 و 30 دقيقة قامت بتحسيس الجمهور حول قضية ضحايا الإختفاءات القسرية بالجزائر بدار البغواسيال، كما التقت بتلاميذ مدارس ثانوية الغدي في الحرم.

يوميات من أجل تأسيس لجنة الحقيقة و العدالة لجزائر.

في 24 و 25 نوفمبر تم ببرشلونة إحياء " يوميات من أجل الحقيقة و العدالة في الجزائر " التي نظمت من طرف سودوبو و بمشاركة أف أس أف. السيدة نصيرة ديتور والمحامي أمين سيدهم نزلا ضيفي شرف وبكل احترام قاما بمدخلة حول موضوع " السلم والمصالحة : مستقبل الجزائر إلى أين يتجه ؟ " "المصالحة الوطنية و شرعية اللاعقاب؟ " هذه اليوميات المخصصة للجزائر جمعت عدة ممثلين من لبنان و المغرب و كتالونيا وفي نهاية الملتقى تم تبني تقرير نهائي بواسطة لجنة الحقيقة بالجزائر .

ملتقى حول العدالة الانتقالية بـ"ياوندي"

تلقت السيدة نصيرة ديتور بطاقة دعوة من طرف السفير الفرنسي لحقوق الإنسان لإجراء محادثات حول العدالة الانتقالية في العالم الفرنكفوني، المنظمة من طرف اس ت ج ووزارة الشؤون الخارجية. هذا اللقاء تم إجراءه بياوندي بالكامرون أيام 04 و 05 و 06 ديسمبر. و لقد كانت مداخلة السيدة نصيرة ديتور تدور حول ضرورة تأسيس لجنة الحقيقة في الجزائر. لقد كان هذا اللقاء